

Distr.: General
3 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
في إطار الأبواب ٣ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٧ و ٢٨ جيم
و ٢٨ دال و ٢٨ هاء و ٢٨ واو و ٢٨ زاي و ٣٣ و ٣٥ والمتصلة
باستمرارية تصريف الأعمال

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الأبواب ٣ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٧ و ٢٨ جيم و ٢٨ دال و ٢٨ هاء و ٢٨ واو و ٢٨ زاي و ٣٣ و ٣٥ والمتصلة باستمرارية تصريف الأعمال (A/63/359 و Corr.1). واجتمعت اللجنة، خلال نظرها في البند، بممثلي الأمين العام، الذين قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وقدم تقرير الأمين العام بناء على طلب الجمعية العامة، الوارد في الجزء السابع من قرارها ٢٣٨/٦٢، تقرير شامل عن استمرارية تصريف الأعمال، بما في ذلك استمراريته في حال حدوث وباء، يكون مكملاً للإصلاح الأوسع نطاقاً لتخطيط موارد المؤسسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومتماشياً معه.

٣ - وذكر الأمين العام، في الفقرة ١٥ من تقريره (A/63/359 و Corr.1) أن استمرارية تصريف الأعمال عملية إدارية تعزز قدرة المنظمة على التصدي للمخاطر، وعلى كفاءة



استمرار الحد الأدنى المتفق عليه من عملياتها الحيوية في أعقاب وقوع أعطال. وفي الأمم المتحدة، ظهر مفهوم استمرارية تصريف الأعمال لتلبية الاحتياجات الخاصة بالتأهب لوباء الأنفلونزا، غير أن نطاقه اتسع منذ ذلك الحين ليصبح نهجا متبعاً في التصدي للمخاطر المتعددة التي تواجهها المنظمة حالياً واعتمادها المتزايد على نظم تكنولوجيا المعلومات. ووصف الأمين العام في الفصل الثالث من الجزء دال من تقريره الخطوات الخمس الرئيسية للتخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال.

٤ - وأفاد الأمين العام أن استمرارية تصريف الأعمال لم تحظ إلا باهتمام سطحي من منظومة الأمم المتحدة لسنوات عديدة. لكن تزايد الاهتمام بهذا المفهوم في القطاعين العام والخاص حملها على زيادة الاهتمام به أيضاً، لا سيما في ميادين السلامة والأمن وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المرافق. وبالفعل، تبنت العديد من وكالات منظومة الأمم المتحدة خططاً لاستمرارية تصريف الأعمال وأقرت بيانات للسياسات العامة بشأنها (المرجع نفسه، الفقرة ٣١).

٥ - وكما جاء في الفقرة ٣٢ من التقرير، أنشئت في عام ٢٠٠٧ وحدة صغيرة معنية باستمرارية تصريف الأعمال في مكتب خدمات الدعم المركزية التابع لإدارة الشؤون الإدارية، بناء على قرار فريق إدارة العمليات في حالات الأزمات الوبائية. وتتولى الوحدة، المؤلفة حالياً من ثلاث وظائف مؤقتة (رئيس الوحدة وأخصائي في مجال استمرارية تصريف الأعمال ومساعد إداري) المسؤولية عن ضمان صلاحية التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال من طرف الأمانة العامة للأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية، وعن تنسيق ذلك التخطيط مع مؤسسات الأمم المتحدة في نيويورك. وغطيت تكاليف الأنشطة الأولية للوحدة في حدود السلطة التقديرية الممنوحة للأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٣. ونظراً لعدم تخصيص أي موارد للأنشطة المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فقد اتبع الترتيب نفسه في تمويل الاحتياجات المتصلة باستمرارية تصريف الأعمال في عام ٢٠٠٨.

٦ - وأشار الأمين العام في الفقرة ٥٤ من تقريره إلى أن استمرارية تصريف الأعمال مبادرة منسقة تنسيقاً جيداً على مستوى الأمانة العامة والصناديق والبرامج الكائنة في نيويورك. ففي آذار/مارس ٢٠٠٨، أنشئ فريق عامل تقني معني باستمرارية تصريف الأعمال. ويضم هذا الفريق منسقين لاستمرارية الأعمال من الصناديق والبرامج الكائنة في نيويورك والوحدة المعنية باستمرارية تصريف الأعمال وغيرها من الإدارات المعنية في الأمانة العامة، وذلك من أجل إتاحة منتدى لمناقشة مختلف النهج المتعلقة باستمرارية تصريف

الأعمال. ومن أهداف هذا الفريق العامل وضع مبادئ توجيهية تتعلق بإحداث نهج موحد لمواجهة مخاطر متعددة في مجال استمرارية تصريف الأعمال بمقر الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدأت، كما ورد في الفقرة ٣١ من التقرير، التعامل مع مختلف المؤسسات في القطاع المصرفي لمساعدتها في وضع منهجية للتصدي لمخاطر متعددة من أجل استمرارية تصريف الأعمال.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لوضع نهج موحد لتخطيط استمرارية تصريف الأعمال في المقر والمكاتب الموجودة خارجه واللجان الإقليمية، ولتنسيق نهج مشترك مع مؤسسات الأمم المتحدة الموجودة في نيويورك. ترى اللجنة أنه ينبغي للأمانة العامة أن تستفيد من خبرة كيانات الأمم المتحدة الأخرى في صياغة استراتيجيتها لاستمرارية تصريف الأعمال. وبالنظر إلى أن هذه الاستمرارية مسألة تحظى بالاهتمام على نطاق المنظومة، ترى اللجنة أيضا أنه من المفروض تحقيق وفورات الإنتاج الكبير عن طريق التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الصلة، بما في ذلك استخدام مراكز احتياطية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإصدار تكليفات لخبراء استشاريين وشراء معدات متخصصة ولوازم ودورات تدريبية طبية. لذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام النظر في هذه المسألة في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وتقديم تقرير عن الموضوع كجزء من تقرير الاستعراض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها، بأنه رغم العمل الوثيق بين شعبة الخدمات الطبية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك وإدارة الشؤون الصحية بولاية نيويورك بشأن مسألة التأهب للأوبئة تحديدا، ما زال الأمر يتطلب المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة وسلطات البلد المضيف بشأن مسائل أخرى أعم في مجال التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال. ترى اللجنة أن التعاون مع سلطات البلد المضيف في جميع مراكز العمل ضروري لحماية مصالح جميع الأطراف المعنية وضمان استجابة فعالة ومنسقة لما يحتمل أن يقع من أعطال. لذلك تشجع اللجنة الأمين العام على بذل جهود في هذا الصدد باعتبارها مسألة ذات أولوية.

٩ - وطلب الأمين العام من الجمعية العامة، في الفقرة ٧٠ (أ) من تقريره (A/63/359) و Corr.1)، إقرار النهج العام المتعلق باستمرارية تصريف الأعمال الوارد في تقريره. تسلم اللجنة الاستشارية بضرورة معالجة القضايا المتصلة باستمرارية تصريف الأعمال. غير أنها

ترى بأن النهج المبين في تقرير الأمين العام يحتاج إلى مزيد من التوضيح والتبرير. لذلك توصي الأمين العام بمواصلة بلورة نهجه لتحقيق أهداف من ضمنها توضيح العلاقة بين العمليات المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال وإطار إدارة المخاطر الشامل المبين في تقرير الأمين العام حول الموضوع (A/62/701 و Corr.1 و Add.1) ومقترحات الأمين العام بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/62/793 و Corr.1 و Add.1، و A/62/510/Rev.1 و A/62/477)، فضلا عن أدوار مختلف الجهات الفاعلة في هذه العملية. وعلى الأمين العام أن يراعي، أثناء قيامه بذلك، ضرورة تجنب اتباع نهج مجزأ إزاء متطلبات استمرارية تصريف الأعمال (انظر الفقرة ٨ من الوثيقة A/62/7/Add.2). وعليه أيضا أن يوضح التدابير المتخذة فعلا والمزمع اتخاذها لضمان استمرارية عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية في حالة وقوع حادث أو عطل خطير.

١٠ - وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها، أن بعض التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها حول العالم، التي أيدتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، سوف ترد في التقرير المقبل للجمعية العامة. وتلاحظ اللجنة كذلك أن مجلس الرؤساء التنفيذيين سيناقش في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ التوصيات الأخرى التي قدمها الفريق، والتي يعكف فريق توجيهي تابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى على استعراضها حاليا، بهدف إدراجها في تقرير تكميلي يقدم إلى الجمعية العامة.

١١ - ولحين معالجة المسائل المشار إليها في الفقرتين ٩ و ١٠ أعلاه، ليس بمقدور اللجنة الاستشارية أن توصي بإقرار النهج المقترح من الأمين العام.

١٢ - ويتطلب تنفيذ مقترحات الأمين العام موارد متعلقة بالوظائف وموارد غير متعلقة بها بمقدار ٤٠٠ ٦٩٢ ٤ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، منها ٢٠٠ ٩٧٣ دولار ستغطي من الموارد الكلية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويطلب الأمين العام تخويله سلطة الدخول في التزامات لتغطية الاحتياجات الصافية الإضافية من الموارد التي تبلغ ٢٠٠ ٧١٩ ٣ دولار تحت الأبواب التالية من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩: الباب ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا (٣٠٠ ٩٣ دولار)؛ والباب ٢٠، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٨٠٠ ٢٢١ دولار)؛ والباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا (٠٠٠ ٥٧٤ دولار)؛ والباب ٢٧، الإعلام (٠٠٠ ٢٥٤ دولار)؛ والباب ٢٨، جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية (٤٠٠ ١٣٢ دولار)؛ والباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية

(٩٠٠ ٦٧٠ ١ دولار)؛ والباب ٢٨ هاء، الإدارة، جنييف (١٣٣ ٠٠٠ دولار)؛ والباب ٢٨ واو، الإدارة، فيينا (٢٣٤ ٧٠٠ دولار)؛ والباب ٢٨ زاي، الإدارة، نيروبي (٢٧٧ ٤٠٠ دولار)؛ والباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (١٢٧ ٧٠٠ دولار)، يقابله مبلغ مماثل تحت باب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويرد في الجدول ١ من تقرير الأمين العام موجز للموارد المقترحة حسب وجوه الإنفاق.

١٣ - وطلب الأمين العام من الجمعية العامة، في الفقرة ٧٠ (ج) من تقريره (A/63/359 و Corr.1)، الموافقة على إنشاء ١٢ وظيفة جديدة لتنفيذ أنشطة استمرارية تصريف الأعمال ومواصلتها. وبيّن المرفق الرابع للتقرير الهيكل التنظيمي المقترح وتوزيع الموظفين في الوحدة المعنية باستمرارية تصريف الأعمال.

١٤ - فيما يتعلق باقتراح إنشاء ست وظائف جديدة في مكتب خدمات الدعم المركزية: ٤ وظائف للوحدة المعنية باستمرارية تصريف الأعمال (واحدة برتبة ف-٥ لرئيس الوحدة، وواحدة برتبة ف-٤ لأخصائي في مجال التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال، وواحدة برتبة ف-٤ لأخصائي في التدريب على استمرارية تصريف الأعمال، وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد إداري) ووظيفتان برتبة ف-٣ لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليست اللجنة الاستشارية مقتنعة بأن تخصيص موارد دائمة في هذا المجال له ما يبرره في المرحلة الحالية. غير أنه، من أجل ضمان عدم ذهاب التقدم المحرز حتى الآن سدى وإدراج التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال في إجراءات التشغيل الموحدة للمنظمة في حالة حدوث عطل، توصي اللجنة الاستشارية بإنشاء مركز لتنسيق أنشطة استمرارية تصريف الأعمال في إدارة الشؤون الإدارية، تخصص له ثلاث وظائف: واحدة برتبة ف-٥ وواحدة برتبة ف-٤ وواحدة من فئة الخدمات العامة، على أن يمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة. أما بالنسبة للوظائف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، فتشير اللجنة إلى أن مقترحات الأمين العام بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/62/793 و Corr.1 و Add.1، و A/62/510/Rev.1 و A/62/477) والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية (A/63/487) معروضان حالياً على الجمعية العامة. وترى اللجنة أن من المفروض أن تكون الموارد الحالية والمقرر تخصيصها في المستقبل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كافية لتلبية الاحتياجات اللازمة لاستمرارية تصريف الأعمال، المبينة في تقرير الأمين العام. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظائف المطلوب إنشاؤها برتبة ف-٣.

١٥ - ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفتي طبيب (واحدة برتبة ف-٤ في شعبة الخدمات الطبية التابعة لمكتب إدارة الموارد البشرية وواحدة برتبة ف-٣ في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، وكذلك وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية) لمساعد إداري/مساعد الفريق المعني بمكافحة الأوبئة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأبلغت اللجنة، رداً على استفسارها، بأن المهام التي سيؤديها الطبيبان تشمل التدريب على التوعية بالأوبئة، وإعداد عمليات المحاكاة وتنفيذها، ورصد الاتجاهات والتطورات الدولية فيما يتعلق بالتأهب والاتصال بالسلطات المحلية والدولية للشؤون الطبية وشؤون الصحة العامة. وأبلغت اللجنة أيضاً أن لدى شعبة الخدمات الطبية في المقر حالياً طبيباً واحداً مختصاً في الأمراض المعدية وعلم الأوبئة، يشغل وظيفة برتبة ف-٤ ممولاً في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ترى اللجنة الاستشارية أن الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة في مجال استمرارية تصريف الأعمال ذات أهمية خاصة باعتبار حالة التأهب التي تقرر منظمة الصحة العالمية^(١) إعلانها بشأن وباء الأنفلونزا العالمي. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن المهام المتخصصة التي سيقوم بها الطبيبان ستطلب موارد إضافية. لذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على تمويل ثلاث وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة: واحدة برتبة ف-٤ وواحدة برتبة ف-٣ لطبيبين، وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية) لمساعد إداري/مساعد الفريق المعني بمكافحة الأوبئة.

١٦ - ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفتين جديدتين بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي: واحدة برتبة ف-٤ لأخصائي في مجال استمرارية تصريف الأعمال وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية) لمساعد إداري لتقديم الدعم والمشورة التقنيين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فضلاً عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفتين: واحدة برتبة ف-٤ وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية) لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، على أن تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٧ - توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء الوظيفة المقترحة برتبة ف-٣ لموظف تكنولوجيا المعلومات بمكتب الأمم المتحدة في فيينا للأسباب المبينة في الفقرة ١٤ أعلاه.

١٨ - وفيما يتعلق بالموارد غير المتعلقة بالوظائف، تلاحظ اللجنة أن جزءاً كبيراً من الاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد تتعلق بتعزيز قدرات الموظفين على العمل والوصول

(١) في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قررت منظمة الصحة العالمية أن تعلن بلوغ العالم المرحلة الثالثة من حالة التأهب، مما يعني أن نوعاً فرعياً جديداً من فيروس الأنفلونزا يتسبب في وقوع إصابات في صفوف البشر، لكنه لم يبدأ بعد في الانتشار بطريقة فعالة ومطردة (انظر موقع منظمة الصحة العالمية على العنوان التالي: http://www.who.int/csr/disease/avian_influenza/phase/en/).

من بعد؛ ومع ذلك فإن مقترحات الأمين العام لا توضح الجهة التي من المفروض أن تستخدم هذه التكنولوجيا. ترى اللجنة أن الاحتياجات ذات الصلة ينبغي أن تغطي من الموارد الحالية.

١٩ - وفي ضوء التعليقات الواردة في الفقرة ١٥ أعلاه بشأن أهمية الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة في مجال استمرارية تصريف الأعمال، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات من الموارد المتصلة بسفر الطبيين. وقد استفسرت اللجنة الاستشارية عن تكلفة لقاحات الأنفلونزا الموسمية حسب الموقع وعن الأساس المتخذ في حساب تقديرات الميزانية ذات الصلة. وهي تدرك أن تكلفة اللقاح الموسمي تختلف من موقع إلى آخر، غير أنها تتساءل بشأن الافتراضات الواردة في الوثيقة بشأن الميزانية، بما أن تكلفة اللقاح الواحد ينبغي أن تصل، على ما يبدو، إلى ٧ دولارات في جنيف و ٨ دولارات في نيويورك و ١١ دولارا في أديس أبابا (بأسعار الصرف الحالية). وتبعا لذلك، توصي اللجنة الاستشارية بتغطية اللوازم والمواد الطبية، بما فيها اللقاحات والمضادات الحيوية، من الموارد الحالية. وتوصي اللجنة الأمين العام أيضا باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان شراء اللقاحات بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة. وتحقيقا لهذه الغاية، توصي اللجنة الأمين العام بالنظر في جدوى إبرام عقود توريد على نطاق المنظومة، تكون مرنة بما فيه الكفاية لضمان حماية مصالح المنظمة. ويجب التبرع حسب الاقتضاء باللقاحات غير المستخدمة قبل انتهاء تاريخ صلاحيتها.

٢٠ - وفيما يتعلق بالاحتياجات التي من الممكن أن تنشأ في المستقبل في مجال استمرارية تصريف الأعمال، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام تقديم طلب مبرر تبريرا تاما بالموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة.

٢١ - وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بالموافقة على سلطة الدخول في التزامات لتغطية الاحتياجات الصافية الإضافية من الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، البالغة ٧٠٠ ٢٣٦ ١ دولار، على النحو التالي: ٨٠٠ ١٧٩ دولار في إطار الباب ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ و ٤٠٠ ٢٠٠ دولار في إطار الباب ٢٨ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية؛ و ٨٠٠ ٤٦٧ دولار تحت الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية؛ و ٩٠٠ ٢٢٩ دولار تحت الباب ٢٨ زاي، الإدارة، نيروبي؛ و ٨٠٠ ١٥٨ دولار تحت الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل تحت باب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).